في الربع الأول من عام 2022

«أوبك» تعمل على استقرار أسعار النفط عند 70 دولاراً للبرميل

قال وزير النفط العراقي، إحسان عبد الجبار، إن «أوبك» وحلفاءها سيحاولون إبقاء أسعار النفط عند 70 دولاراً للبرميل في الربع الأول من عام 2022، متوقعاً التزام المجموعة باتفاق الإنتاج الحالي عندما تجتمع في أكتوبر المقبل إذا ظلت الأسعار مستقرة.

وأضاف الوزير، في مؤتمر صحافي ببغداد ، أن إجمالي صادرات العراق من النفط؛ بما في ذلك صادرات منطقة كردستان بشمال البلاد، من المتوقع أن تبلغ في المتوسط 3.4 مليون برميل يومياً في سبتمبر).

وأطلقت وزارة النفط العراقية، ، مشروعاً استثمارياً مع شركة «بيكر هيوز» الأميركية لاستثمار الغاز المصاحب في حقلي «الناصرية» و«الغراف» بطاقة 200 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً بمحافظة (ذي قار 375 كيلومتراً جنوب بغداد).

وقال عبد الجبار؛ رئيس لجنة الطاقة في الحكومة، في كلمة عقب مراسم حفل إطلاق المشروع، إن «هذا المشروع واحد من أهم المشاريع التي تسعى الحكومة العراقية إلى تنفيذها لاستثمار الغاز في العراق لخلق بيئة تنموية في العراق».

وأضاف أن تكلفة المشروع 370 مليون دولار ولمدة 30 شهراً، لافتاً إلى أن «العراق بحاجة إلى تنفيذ مشاريع استراتيجية عملاقة لتطوير كل موارده خلال فترة زمنية محددة».

ورجح عبد الجبار أن تبقى أسعار النفط الخام لما تبقى من العام الحالي عند مستوى 65 دولاراً للبرميل الواحد، وأن تصل إلى 70 دولاراً خلال الربع الأول من العام المقبل.

وقال للصحافيين في بغداد إن متوسط صادرات النفط الخام العراقية للشهر الحالي؛ بما فيها صادرات إقليم كردستان، تبلغ من 3 ملايين و300 ألف برميل إلى 3 ملايين و400 ألف برميل يومياً.

وذكر أن السوق النفطية العالمية تشهد حالة من التعافي في أسعار النفط رغم التحديات، مشيراً إلى أن الوزارة تجري حالياً مفاوضات مع شركات أجنبية لاستثمار الغاز في حقل «عكاس» بمحافظة الأنبار؛ وهو جزء من برنامج الحكومة العراقية لاستثمار الغاز في البلاد.

وأوضح أن الوضع الأمني يشكل عقبة أمام الإسراع في التوصل إلى تفاهمات مع الشركات، لكن الوزارة مصرة على السير في التفاوض للوصول إلى صيغة مقبولة.

في الأثناء، أعلنت وزارة التخطيط العراقية، ، عن ارتفاع معدل التضخم في البلاد لشهر أغسطس (آب) الماضي. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي، إن الوزارة رصدت ارتفاع معدل التضخم للشهر الماضي، بنسبة بلغت 1.1 في المائة، مقارنة بشهر يوليو الذي سبقه، والذي شهد ارتفاعاً بنسبة 6.0 في المائة، مبيناً أن معدل التضخم السنوي بالمقارنة مع شهر أغسطس 2020 شهد ارتفاعاً بنسبة بلغت 8.1 في المائة.

وأضاف أن الجهاز المركزي للإحصاء يقوم بإعداد تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، شهرياً، والتي تشمل المتابعة الميدانية لمتغيرات الأسعار، لأكثر من 333 سلعة وخدمة في جميع المحافظات، تمثل 88 في المائة من حجم الإنفاق الكلي للأسرة العراقية على السلع والخدمات.

وبين المتحدث أن ارتفاع معدل التضخم للشهر الماضي جاء متأثراً بارتفاع أسعار عدد من المجاميع السلعية في الأسواق العراقية، مشيراً إلى أن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية سجل ارتفاعاً بنسبة 4.5 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار الخضراوات بنسبة 21.7 في المائة، والفواكه بنسبة 2.3 في المائة، والخبز واللحوم والحبوب بنسبة 0.9 في المائة، والأسماك بنسبة 0.6 في المائة، واللبن والجبن والبيض، بنسبة 0.5 في المائة، ومنتجات الأغذية الأخرى ارتفعت أسعارها بنسبة 0.1 في المائة.

ارتفاع النشاط الاقتصادي لزيادة الاستثمارات طويلة المدى في السعودية

في وقت تعزز فيه السعودية دور القطاع الصناعي والتعدين، كشفت دراسة علمية صدرت أخيراً أن نمو النشاط الاقتصادي في المملكة يدفع بارتفاع حجم الاستثمارات طويلة المدى، مؤكدة على الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار في القطاع الخاص، إذ لا يساهم بتحسن أداء الاقتصاد خلال دورة الأعمال، لكن يطور من النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وتمضي في المملكة في «رؤية 2030» إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40 إلى 65 في المائة، ورفع حصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 16 إلى 50 في المائة، وخفض معدلات البطالة من 12 إلى 7 في المائة.

ووفق تحليل بياني لمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، حول محددات سلوك الاستثمار في ثمانية قطاعات غير نفطية في المملكة، كشفت دراسة أهمية الاستثمار في القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن الدول التي ترتفع فيها معدلات النمو تخصص جزءاً كبيراً من ناتجها للاستثمار، ويعد هذا الدافع مهماً للاقتصادات الجديدة والناشئة بشكل خاص.

وترى الدراسة أن الاستثمارات في القطاع غير النفطي تسهم إسهاماً فاعلاً في الأداء الاقتصادي للبلاد عبر مجموعة متنوعة من القنوات، فضلاً عن إمكانية تأثير الاستثمار على الإنتاج والعمالة من خلال زيادة الطلب الكلي وتوسيع القدرة الإنتاجية وتوفير أسس التنويع الاقتصادي.

ووجدت الورقة أنه من الضروري أن يتمتع صناع القرار بفهم متماسك وشامل لمحددات الاستثمار وتأثيراتها الكمية، لأن ذلك يعد ضرورياً لتصميم مجموعة ملائمة من السياسات الرامية لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.

ورأى معدو البحث، وهم محمد جاويد فخري وجي حسانوف وكارلو أندريا بولينو ومارزيو جاليوتي، أن تراجع قيمة الريال السعودي بالقيمة الحقيقية يعود بالنفع على القطاعات غير النفطية القابلة للتداول مثل قطاعي الزراعة والصناعات غير النفطية، موضحين أن الزيادات في النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات، تؤدي إلى زيادات مماثلة أو أكبر حجماً في الاستثمارات على المدى الطويل.

وقال الباحثون في الدراسة، «لا يزال بوسع الحكومة أن تلعب دوراً في تحقيق مستوى الاستثمار المنشود في كل قطاع عن طريق التأثير على الناتج القطاعي... يمكن للحكومة على سبيل المثال، أن تخلق طلباً إضافياً على سلع وخدمات، فيما يتمثل أحد الخيارات المتاحة للقيام بذلك في خفض حصة الواردات في المشتريات الحكومية، وإعطاء الأولوية للسلع والخدمات المنتجة محلياً».

من جانب آخر، حددت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في إطار نظام الاستثمار التعديني ولائحته التنفيذية ستة أنواع من الرخص التعدينية، وهي «رخصة استطلاع تشمل جميع أنواع المعادن مدتها تكون سنتين قابلة للتمديد، ورخصة كشف لجميع أنواع المعادن لمدة خمس سنوات لمعادن فئتي (أ – ب)، وسنة واحدة لفئة المعادن».

منطقة اقتصادية في بنغلاديش للمستثمرين

في وقت تتصاعد فيه حركة وفود الأعمال لتنمية العلاقات الاقتصادية مع السعودية، كشفت بنغلاديش عن عرض لتخصيص منطقة اقتصادية للمستثمرين السعوديين حيث أعلن، ، مستشار رئيس وزراء بنغلاديش للصناعات الخاصة والاستثمار سلمان فضل الرحمن أن بلاده مستعدة لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة حصرية للمستثمرين السعوديين تتضمن العديد من التسهيلات لتأسيس شركاتهم.

وشدد فضل الرحمن على آمال بلاده في تسهيل التجارة الثنائية وتعزيزها مع السعودية، في وقت تجري حاليا المباحثات بين البلدين بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي والتعاون الجمركي.

وأفصح فضل الرحمن، لدى لقائه والوفد المرافق له ممثلي الهيئات الحكومية وأصحاب الأعمال البنغلاديشيين، مع قطاع الأعمال السعودي، باتحاد الغرف السعودية بالرياض، عن دعم حكومة بلاده للمستثمرين السعوديين وإعطائهم الأولوية، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين والبالغ 1.3 مليار دولار لا يترجم فرص التجارة والاستثمار الواسعة المتاحة. ولفت إلى أن المملكة تستورد حالياً الملابس الجاهزة والسلع الجلدية والمنتجات البلاستيكية والأسماك المجمدة والأدوية والأغذية من بنغلاديش وأن هناك مزيدا من فرص التصدير للمنتجات البنغلاديشية في السوق السعودي، مستعرضاً فرص ومقومات ومزايا الاستثمار الأجنبي في بنغلاديش، حيث تعتبر بنغلاديش سوقا كبيرا يضم 165 مليون مستهلك.

ولفت إلى توفر المناطق الاقتصادية متضمنة جميع أنواع التسهيلات للمستثمرين لإقامة الأعمال التجارية، فضلاً عن توفر التقنيات العالية وإنشاء هيئة تنمية الاستثمار لتقديم جميع أنواع الدعم للمستثمرين الأجانب، وتوفر العمالة الماهرة الرخيصة، والموقع الجغرافي المميز، مشددا على تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين اتحاد الغرف التجارية السعودية والبنغلاديشية. من ناحيته، استعرض نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية السعودية المهندس طارق الحيدري التحولات الإيجابية التي يشهدها الاقتصاد السعودي في ظل رؤية 2030، وجهود المملكة في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل إجراءات التجارة والاستثمار وتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب، وخلق قنوات اتصال جديدة مع شركائها في جميع أنحاء العالم.

«بريوريتي باس» : زخم متنامي لرحلات السفر وانتعاش قطاع السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي

بريوريتي باس

تشير تصورات جديدة صادرة عن «بريوريتي باس» التابعة لشركة كولينسون، الرائدة في مجال تقديم منافع وامتيازات العملاء وبرامج الولاء، عن مدى الزيادة في عدد زيارات صالات المطارات، بمعدل يتناسب مع النمو في زخم عدد رحلات السفر. فقد ارتفع إجمالي زيارات الصالات المدرجة على شبكة «بريوريتي باس» بنسبة 46 في المائة في النصف الأول من عام 2021 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2020. وجميع صالات الانتظار اليوم في وضع جيد على طول مسارات الرحلات الدولية الأكثر استخداماً، وفقاً للبيانات الصادرة عن شركة OAG ، المزود العالمي لبيانات السفر، علماً بأن 91 في المائة من أكثر 100 مطار ازدحاماً و 79 في المائة من أكثر 100 مبنى ركاب نشاطًا على مستوى العالم تشتمل على صالات «بريوريتي باس» وتجربة المطار.

ومع عودة الرحلات الجوية لنشاطها، هناك أيضاً دلائل متزايدة على انتعاش السفر الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث يتوقع مطار دبي الدولي تحقيق أداء قوي في النصف الثاني من العام، لا سيما بعد أن سجل 10.6 مليون مسافر في الأشهر الستة الأولى من عام 2021. ففي مطلع أغسطس، قدم مطار دبي الدولي خدماته إلى 68% من الوجهات العالمية موزعة على 94% من البلدان حول العالم، وتشغيل ما يقارب 70% من شركات الطيران التابعة لها، مقارنةً بالبيانات المجمعة خلال فترة ما قبل الجائحة. ومن ضمن الأسباب التي تدفع للتفاؤل، رفع الإمارات العربية المتحدة من «القائمة الحمراء» إلى القائمة «الصفراء» من قبل المملكة المتحدة، واستئناف الرحلات القادمة من الهند، وأيضا قرار استئناف إصدار التأشيرات السياحية للمسافرين الذين تم تطعيمهم بالكامل من جميع الدول.

وبالمثل، بدأت المملكة العربية السعودية بالسماح لحاملي التأشيرات السياحية الذين تم تطعيمهم بالكامل بالدخول إلى أراضيها من دون الحاجة إلى قضاء فترة الحجر الصحي المؤسسي. كما استؤنفت الرحلات إلى جنوب إفريقيا والأرجنتين ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهي سوق السفر التي تشهد إقبالاً هائلاً في عدد المسافرين القادمين إلى المملكة العربية السعودية.

وتشير هذه التطورات الإيجابية في السوقين الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الرغبة المتجددة لمعاودة رحلات السفر الدولية. وفي الوقت الراهن، تستقبل أكثر من 75 في المائة من صالات المطارات حول العالم روادها من المسافرين، وسجلت بيانات الزوار ارتفاعاً بنسبة 28 في المائة خلال الفترة بين يونيو ويوليو 2021 مقارنة بالشهر السابق. «بريوريتي باس» : زخم متنامي لرحلات السفر وانتعاش قطاع السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي

تشير تصورات جديدة صادرة عن «بريوريتي باس» التابعة لشركة كولينسون، الرائدة في مجال تقديم منافع وامتيازات العملاء وبرامج الولاء، عن مدى الزيادة في عدد زيارات صالات المطارات، بمعدل يتناسب مع النمو في زخم عدد رحلات السفر. فقد ارتفع إجمالي زيارات الصالات المدرجة على شبكة «بريوريتي باس» بنسبة 46 في المائة في النصف الأول من عام 2021 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2020. وجميع صالات الانتظار اليوم في وضع جيد على طول مسارات الرحلات الدولية الأكثر استخداماً، وفقاً للبيانات الصادرة عن شركة OAG ، المزود العالمي لبيانات السفر، علماً بأن 91 في المائة من أكثر 100 مطار ازدحاماً و 79 في المائة من أكثر 100 مبنى ركاب نشاطًا على مستوى العالم تشتمل على صالات «بريوريتي باس» وتجربة المطار. ومع عودة الرحلات الجوية لنشاطها، هناك أيضاً دلائل متزايدة على انتعاش السفر الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث يتوقع مطار دبي الدولي تحقيق أداء قوي في النصف الثاني من العام، لا سيما بعد أن سجل 10.6 مليون مسافر في الأشهر الستة الأولى من عام 2021. ففي مطلع أغسطس، قدم مطار دبي الدولي خدماته إلى 68% من الوجهات العالمية موزعة على 94% من البلدان حول العالم، وتشغيل ما يقارب 70% من شركات الطيران التابعة لها، مقارنةً بالبيانات المجمعة خلال فترة ما قبل الجائحة. ومن ضمن الأسباب التي تدفع للتفاؤل، رفع الإمارات العربية المتحدة من «القائمة الحمراء» إلى القائمة «الصفراء» من قبل المملكة المتحدة، واستئناف الرحلات القادمة من الهند، وأيضا قرار استئناف إصدار التأشيرات السياحية للمسافرين الذين تم تطعيمهم بالكامل من جميع الدول.

وبالمثل، بدأت المملكة العربية السعودية بالسماح لحاملي التأشيرات السياحية الذين تم تطعيمهم بالكامل بالدخول إلى أراضيها من دون الحاجة إلى قضاء فترة الحجر الصحي المؤسسي. كما استؤنفت الرحلات إلى جنوب إفريقيا والأرجنتين ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهي سوق السفر التي تشهد إقبالاً هائلاً في عدد المسافرين القادمين إلى المملكة العربية السعودية.

وتشير هذه التطورات الإيجابية في السوقين الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الرغبة المتجددة لمعاودة رحلات السفر الدولية. وفي الوقت الراهن، تستقبل أكثر من 75 في المائة من صالات المطارات حول العالم روادها من المسافرين، وسجلت بيانات الزوار ارتفاعاً بنسبة 28 في المائة خلال الفترة بين يونيو ويوليو 2021 مقارنة بالشهر السابق.

التضخم يلتهم زيادة الأجور في ألمانيا

وسط انتقادات في ألمانيا بأن معدل التضخم يلتهم زيادة الأجور، كشفت بيانات رسمية أن أكثر من 2.5 مليون موظف في ألمانيا يتلقون أجراً يقل عن ألفي يورو شهرياً. وذكرت الحكومة الألمانية رداً على طلب إحاطة من الكتلة البرلمانية لحزب اليسار، وفق وكالة الأنباء الألمانية، ، أن واحداً من بين كل ثمانية موظفين بدوام كامل في ألمانيا يحصل على أقل من ألفي يورو شهرياً. وتبلغ النسبة في شرق ألمانيا فقط واحداً بين كل خمسة موظفين.

وحسب البيانات، حصل إجمالاً في نهاية العام الماضي 2 مليون و545 ألف موظف بدوام كامل، وهم مشمولون بالتأمينات الاجتماعية، على دخل شهري يقل عن ألفي يورو. وبلغ عددهم في غرب ألمانيا مليوناً و828 ألف موظف، أي 10 في المائة من الموظفين في غرب ألمانيا، بينما بلغ عددهم في شرق ألمانيا 707 آلاف موظف، أي 18 في المائة من الموظفين بشرق البلاد. وقالت زابينه تسيمرمان، الخبيرة في شؤون سياسة سوق العمل في الكتلة البرلمانية لليسار، في تصريحات صحافية، «معدل التضخم يلتهم زيادة الأجور، إذا وُجدتْ في الأساس»، مضيفة أن الشعور بالاستياء يتزايد.

أسعار الليرة اللبنانية تتأرجح وارتياح مصرفي لمقاربات خطة التعافي

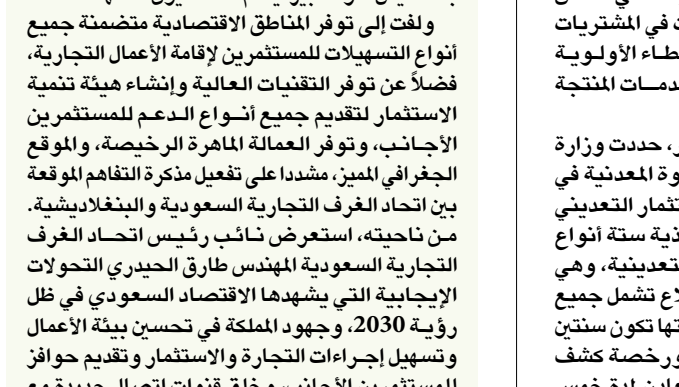

تتزاحم التطورات النقدية والمالية محملة بوقائع مثيرة وبسرعة مفاجئة في الأسواق اللبنانية، لتحقق في غضون أسبوع واحد، منذ تأليف الحكومة الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي، شبه انقلاب في تبادلات سعر صرف العملة الوطنية، نزولاً من سقف 20 ألف ليرة إلى ما دون عتبة 14 ألف ليرة لكل دولار، قبل أن يستعيد دورانه عند عتبة 16 ألف ليرة، بموازاة تحسن كبير ومطرد في أسعار الأوراق المالية الحكومية المعزّز بتنامي الطلب الخارجي مقابل تقلص في حركة العرض.

في المقابل، لوحظ أن وتيرة المضاربات ارتفعت مجدداً في الأسواق الموازية ليقترب الدولار من عتبة 16 ألف ليرة وفق التسعير الرائج في السوق السوداء، وهو ما فسرته مصادر متابعة كنتيجة تلقائية لتحرير أسعار المازوت وخفض دعم البنزين إلى الحد الأدنى، مما سينتج طلباً تجارياً أكبر على الدولار النقدي تبعاً لتوقع عدم صرف اعتمادات جديدة من قبل البنك المركزي.

ووفق معلومات خاصة لـ«الشرق الأوسط»، فإن الأوساط المالية والمصرفية ترصد باهتمام بالغ عمليات التداول الخارجية على سندات الدين الدولية (يوروبوندز)، كونها تعكس توجهات المستثمرين والدائنين الخارجيين أساساً. ثم زاد من زخم الاهتمام، تداول معلومات عن ورود عروض خارجية إلى البنك المركزي لشراء محفظة بحوزته بأسعار أعلى بنسب لا يستهان بها من الأسعار المتداولة. وتعكس الوقائع في بورصة لوكسمبورغ المالية بما خص سندات لبنان الحكومية، جانباً حيوياً من هذا التحول، إذ لوحظ أنه في خلال ساعات قليلة تلت الإعلان عن المراسيم الحكومية بنهاية الأسبوع الماضي، تم تسجيل زيادات في الأسعار، لترتفع معها متوسطات الأسعار من الحد الأدنى البالغ 11 سنتاً لكل دولار في القيمة الاسمية للسند، إلى ما بين 13.38 سنت و14.75 سنت للدولار الواحد، ثم استمر الارتفاع خلال الأسبوع الحالي لتصل الأسعار المتداولة في منتصفه، إلى ما بين 16 و17 سنتاً للدولار الواحد.

غورغييفا تنفي التلاعب في تقرير للبنك الدولي

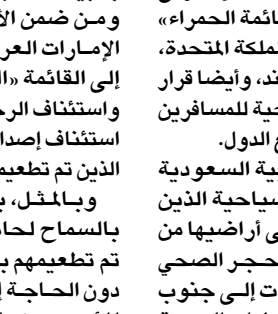
كريستالينا غورغييفا

عارضت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، ما خلص إليه تحقيق مستقل من أنها خلال عملها السابق في البنك الدولي ضغطت على موظفين لتعديل تقرير سعياً لتجنب إغضاب الصين.

وبناءً على النتائج، أعلن البنك الدولي أنه سيوقف فوراً تقرير «دوينغ بيزنس» (ممارسة أنشطة الأعمال) بعدما كشف التحقيق عن مخالفات في تقريري 2018 و2020.

ورفضت غورغييفا، وهي بلغارية تولّت رئاسة صندوق النقد الدولي في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2019، نتائج هذا التقرير. وقالت في بيان مساء: «لا أتفق بشكل أساسي مع نتائج وتفسيرات التحقيق في مخالفات البيانات، من حيث صلتها بدوري في تقرير (دوينغ بيزنس) الصادر عن البنك الدولي عام 2018».

ويمكن لتلك الاتهامات أن تضر بسمعتها، وتوفر مادة للأميركيين الذين لطالما انتقدوا المنظمات متعددة الأطراف ومعاملتها للصين. وقالت وزارة الخزانة الأميركية في بيان: «إنها استنتاجات خطرة»، مؤكدةً أنها بصدد «تحليل التقرير». وأضافت: «مسؤوليتنا الأساسية هي الحفاظ على نزاهة المؤسسات المالية الدولية».

وأعلنت غورغييفا أنها أبلغت مجلس صندوق النقد الدولي بالوضع. ومن المتوقع أن يلتئم المجلس لمناقشة المسألة من دون أن يتضح موعد ذلك بعد.